المحاضرة الثالثة : السياسة الفرنسية في الجزائر

سياسة التنصير:

اصطبغت الحملة الفرنسية بصبغة دينية مسحية هدفت من خلالها فرنسا لإرجاع الجزائر إلى كنف الديانة المسحية ، وبعد سقوط مدينة الجزائر في قبضة المحتل أمر ديبرمون بتحويل المساجد لكنائس وألغى شرعية الاحتفال بالأعياد الدينية وأفسح المجال للمبشرين للعمل لإرجاع الشعب الجزائري للدين المسيحي ،غير أنه لم يمكن لهم تنصير الجزائريين في سنوات المقامة الأولى.

وتم تأسيس أول أسقفية في الجزائر في 1838/08/08 وعين ديبيش أول أسقف بها هذا الأخير عرف بحماسه وطموحه لإحياء وبعث أمجاد الكنيسة الأفريقية / ومنه فقد أشرف أسقفيات في الجزائر ووهران وقسنطينة وتوغل أيضا نحو الداخل وصولا لغرداية وبعد استقالته عام 1845 خلفه لافيجري الذي رقي ليصبح كاردينال وأشرف على تسيير المسيحية شؤون البلاد بكل حزم وواصل هذا الأخير نشاطه لغاية 1892م

سياسة الفرنسة :

يقصد بها نشر الثقافة الفرنسية وإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية لقطع صلة المجتمع الجزائري بتاريخية وثقافته العربية والإسلامية بغية تسريع عملية ذوبانه في بوتقة الأمة الفرنسية وإنتاج أجيال ممسوخة لا تعرف عن تاريخها وثقافتها شيء ، لذا سعت الإدارة الاستعمارية شرط التعليم باللغة الفرنسية وفق مناهج فرنسية ويرتكز تدريس التاريخ والجغرافيا على تاريخ وجغرافية فرنسا وعدم الخوض في تاريخ وجغرافية الجزائر وهذا بهدف زرع القيم الفرنسية لدى الجزائريين وقطع أي صلة لهم بماضيهم وتاريخهم.

سياسة التجهيل وطمس الشخصية الجزائرية :

منذ بدايات الأولى للاحتلال اعتدى الفرنسيون على أماكن العبادة فقاموا بتحويل المساجد إلى كنائس وإلى إسطبلات للحيوانات وإلى ثكنات ومخازن ، كما استولوا على مؤسسات الوقف اعتقادا منهم أنها الممول للمقاومة والتعليم ، وجعلوا المؤسسات

الدينية والتعلمية تحت سلطة الإدارة الفرنسية ولم تسلم حتى المقابر من سطوتهم أين لم يراعوا لا حقوق الأحياء ولا حتى الموتى فاستولوا على المقابر الواقعة داخل العاصمة وضواحيها والمقدرة مساحتها 30هكتار وأصبحت محل للمضاربة والصفقات ، كما استغلت مقابر أخرى لإقامة مشاريع عمرانية .

وحول سياستهم التجهيلية دائما استولت على المخطوطات ومقر المكتبة العامة ونصبت مكانها مدفعية

ولان هدفها كان ينصب في محاولة طمس الهوية الجزائرية واقتلاعها من جذورها فقد شرعت في :

- فرض اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية
- التشريعات الفرنسية مكان التشريعات الإسلامية
- تحويل أسماء المن والقرى لأسماء شخصيات فرنسية كسكيكدة التي سميت بـ Philippe Ville

ليشمل التحويل أيضا ألقاب العائلات بموجب قانون الحالة المدنية المؤرخ في 1882/03/23م

<u>سياسة التجنيس :</u>

من خلال هذه السياسة سعت فرنسا لإدماج الشعب الجزائري بفرنسا وسلخ شخصيته الجزائرية وسلب مقوماتها من : دين ولغة وعروبة ، والإدماج هذا يأتي بمعنى ربط الجزائر اجتماعيا وسياسيا وإداريا بفرنسا وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في القومية الفرنسية .

<u>سياسة الإبادة :</u>

شرع المحتل منذ أشهره الأولى في إبادة السكان بقصد الاستيلاء على أملاكه وأرزاقه المجازر ومن شهريات نجد"العوفية افريل 1832 بناءا على أوامر روفيقو بإبادة هذه القبيلة المستقرة عند واد الحراش عن آخرهم لاشتباهه فيهم بأنهم من سرقوا أمتعة

مبعوثي فرحات بن السعيد أحد العملاء المبكرين لفرنسا في منطقة الزيبان « فحتى الأطفال الرضع اغتالوا في صدور أمهاتهم ثم ذبحوا أمهاتهم ودعوى هذه اعتدا القبيلة على وفد قادم من الزيبان إلى مدينة الجزائر لتفاوض مع الإدارة الفرنسية في امكانبة التعامل معها في سياستها التوسعية » وتبين بعد التحقيق أن أفراد القبيلة ليس لهم أي مسؤولية في الحادث مع ذلك تمت محاكمة شيخ القبيلة ونفذ فيه مع احد أفراد قبيلته حكم الإعدام تعسفا لا جرما .

وحول الأسباب الحقيقة للفتك بهذه القبيلة والتي لا يذكرها الفرنسيين هو أن هذه القبيلة تقيم في مدخل سهل متيجة الخصب الذي شرع المحتلون في توزيع أراضيه على المستوطنين الأوربيين الوافدين للجزائر

وعلى أية حال فسياسة الإبادة سمة بارزة في الاستعمار طوال فترة احتلاله وكانت تشتد كل ما توغل نحو الداخل نظر ازدياد فتيل المقاومة للمستعمر كمجزرة قبيلة الفراشيش في جوان 1845 (760 جثة مطروحة لم يتمكن الخروج منهم سوى 60 كانوا أقرب منهم للموت من الحياة مات أربعون منهم) على حسب وصف احد الجنود المشاركين في هذا الهلوكست بقيادة بليسي

وبعد أقل من شهرين تكرر المشهد مع قبيلة "صبيحة "في 1845/08/15 بقيلدة الماريشال سانت أرنوا وقد عدد ضحايا المحرقة في هذه المغارة بأكثر من 1000 ضحية

<u>سياسة النفي الجماعي :</u>

مارست الإدارة الفرنسية هذه السياسة في حق سكان الجزائر كإجراء عقابي لأولئك المشاركين في المقاومات الشعبية التي اندلعت عبر التراب الوطني فنفتهم إلى مستعمراتها في كيان وكلدونيا الجديدة وهدفها في ذلك يكمن في :

- مصادرة أراضيهم
- لتعمر بهم مستعمراتها البعيدة
- تنافس بهم بريطانيا المحتلة لاستراليا (التنافس على مناطق النفوذ)

وعلى اثر ذلك فقد عرفت ظاهرة التهجير والنفي انتشارا وتسعا اثر فشل مقاومة 1871لتعقبه بإصدار قانون الأهالي الذي يحرم الجزائريين من حقوقهم الطبيعية وكان يخضع في محاكمته لقانون خاص.